هواء في شبك

(لنتعلم من الحصان!)

قتلت الوقت في امتطاء ساقي، وقطع مسافة طويلة نوعا ما شاهدت من خلالها التغييرات التي حدثت في مدينة الثورة، (الصدر حاليا) وانا اسير جادا للوصول الى بيت صديقي (احميد الفهد)، فرأيت اهتماما يتفق كثيرا مع المثل الذي يقول:(جفيان شر ملّه اعليوي)، هناك نخلة منفردة وبعيدة عن اختها، وهناك رصيف مصبوغ الى جانب رصيف مهمل، مع زحام السيارات الذي اصابني وانا الماشي على قدمي بالاعياء، ما يعني ان اهتماما غير مدروس، هو حصة هذه المدينة المكافحة، ليست هناك تغييرات جوهرية، تصليحات وحسب ولم تزل المواعيد محض مواعيد، في حين ان الثورة مدينة تستحق الكثير من الاوسمة؛ وصلت الى الباب الذي اعرفه منذ زمان طويل، وبعد طرقة واخرى، خرج (احميد الفهد) مرحبا وسحبني الى الداخل حيث المدفأة وقوري الشاي الذي لا ينزل عنها ابدا، وهناك على الحائط لوحات وصور واقوال لمشاهير لم يغادروا جدران غرفة احميد الفهد؛ استغرب من مجيئي في الليل، لكنني اعلمته ان قلقا انتابني بعد غيبته الطويلة، فصممت على استطلاع جلية الامر، تجاذبنا اطراف الحديث، فرأيته متذمرا ناقما على الوضع الحالي، فقلت له: ان المستقبل سيكون افضل وسيأتي بالافضل دون شك، بعد ان نفهم حقوقنا وواجباتنا ونتصرف بتحضر، لا يوجد في الدول المتطورة شرطة بعدد مواطنيها بقدر وجود فهم عميق لقضية المواطنة، فقال: لم يبق في العمر بقية لنصبر ولكن مع هذا سنصبر ونرى، وتابع احميد ان هذه المدينة منذ وطأتها في ستينيات القرن المنصرم وهي ما تزال ترزح تحت نير الاهمال والفقر والتهميش، ومع هذا فهي كالحصان الذي اراد صاحبه التخلص منه حينما شاخ، عصية ومشاكسة وقوية، قاطعته وبسرعة طالبا منه ان يسرد حكاية الحصان فقال:يحكى ان حصانا وقع في بئر ماء جافة، وبدأ يصهل عاليا طالبا النجدة وصوته ينبعث بألم واضح، هرع اليه صاحبه لانقاذه، لكنه فكر مليا في كلفة انقاذ الحصان العالية ووجدها كافية لشراء حصان جديد وقوي، فحصانه قد دهمته الشيخوخة، وبعد فالبئر خاوية وتحتاج الى الردم هي الاخرى، فأخذ معوله ونادى بعض الاشخاص وراح يهدم البئر ليدفن الحصان، وبدأ الحصان بالصهيل المصحوب بالألم، وفجأة انقطع صوته، فنظر الرجل اليه ليجده ينفض تراب المجارف عن ظهره ويرتقي عليه خطوة بعد اخرى بعد ان يضعه تحت قوائمه، ويرتفع في كل مرة حتى انتهى الى القمة سالما معافى.

قلت:لا احد يريد دفن الفقراء او التخلص منهم، اليس هذا هو مغزى الحكاية، فقال كلا انها تنسحب الى امور كثيرة سأعتمد على قراءتك لها، شربت آخر (استكان) للشاي وغادرت مسرعا، وانا اردد ان العنقاء الطائر الخرافي دائما ما ينبعث ثانية من الرماد، ورددت لنتعلم من الحصان كيف نرتقي على جراحنا، ونجعلها حافزا لنا نحو التطور والرقي، اهذا ما كان يريد (احميد الفهد) ام انني جنحت بعيدا، كلا هو ذا ما يريد فالشدائد صاقلة للنفوس كما يقولون، وما مرّ به الشعب في السنين الماضية وما يمر به سيجعل منه شعبا جبارا يعرف الكثير من دهاليز السياسة ويتحمل الكثير من الهموم والمصائب، ويتجاوزها بثقة وطمأنينة، اليس كذلك يا (ايها السياسي المخضرم، احميّد الفهد) ام ان في الامر دهاليز اخرى اردت تمريرها علي، ومن ثم عدت الى تفكيري الشيطاني وقلت ربما يقصد ان المدينة هي من شاخ؟، ام ان الشعب هو من شاخ؟ وعدت اقول: كلا ليس الامر بهذا السوء وانما هي حكمة تستدعي الصبر والمطاولة، ومن لم يفهم الديمقراطية اليوم سيفهمها غدا وسيعرف ان صوته يساوي الكثير، وفي المرحلة المقبلة سيرتقي الشعب على اخطائه وسيحسم تشكيل الحكومة في صناديق الاقتراع، لانه قرأ كثيرا من الوجوه وعرف صالحه، لكنه لا ضير اذا تعلّم الصبر من الحصان، ولنتعلم من الحصان!

■ عبدالله السكوتي

رؤساء الطوائف المسيحية يهنئون الرئيس بالأضحى المبارك

طالباني: دافعت أكثر من التركمان أنفسهم عن صيانة حقوقهم في الدستور

□ بغداد / المدى

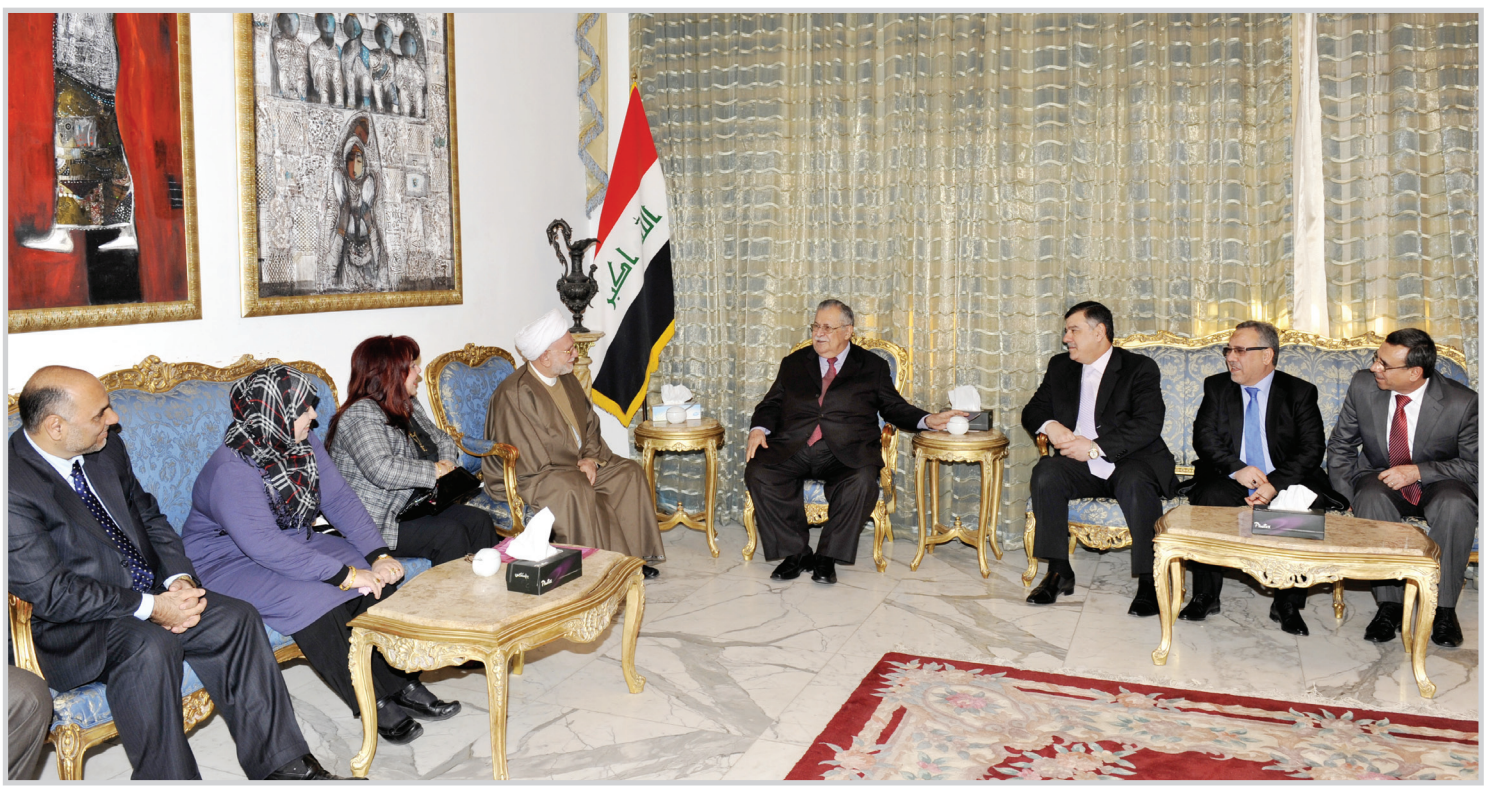

جدد رئيس الجمهورية جلال طالباني موقفه الثابت في دعم التركمان لتحقيق مطالبهم وحقوقهم القومية في العراق واكد ان هذا الموقف مبدئي حيال سائر المكونات العراقية الأخرى.

جاء ذلك خلال استقباله امس الأحد وفداً من أعضاء مجلس النواب من ممثلي التركمان، برئاسة الشيخ محمد تقي المولى، والذين قدموا التهنئة له بإعادة انتخابه رئيسا للجمهورية.

ورحب طالباني خلال اللقاء بزيارة الوفد شاكرا إياهم على التهنئة، مؤكدا أن التركمان هم مواطنون اصلاء في هذا البلد وهم القومية الثالثة في العراق وأوضح:"عند وضع الدستور الجديد للعراق نحن دافعنا أكثر من التركمان أنفسهم عن صيانة حقوقهم في الدستور اسوة بحقوق آلاخرين".

وأشار الرئيس طالباني إلى ضرورة تبوؤ التركمان مناصب رفيعة في الدولة كاستحقاق قومي، مضيفا إن على التركمان توحيد كلمتهم والاتفاق فيما بينهم من اجل نيل حقوقهم المشروعة وأن لا تفرقهم الانتماءات والحسابات الحزبية والمذهبية، مؤكدا أن على جميع الأطراف السياسية، أن يقفوا مع التركمان الذين قدموا تضحيات كبيرة في سبيل الحرية.

وأشار إلى انه سيكون دائما بجانب مطالبهم المشروعة في حكومة الشراكة الوطنية ويجب أن لا يهمش التركمان في العهد الجديد.

من جانبهم شكر أعضاء الوفد الرئيس طالباني على حسن الاستقبال، مجددين التهنئة لفخامته بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية لولاية ثانية، مؤكدين اعتزاز التركمان بالرئيس طالباني.

وشدد اعضاء الوفد الزائر على:"أن الرئيس كان ولا يزال الأكثر دعما للتركمان وهذا ليس بجديد بل كان واضحا طوال السنين الماضية وفي أيام الصعاب والنضال وان كان هناك من يدافع عن التركمان فهو الرئيس طالباني، وان علاقات سيادته مع إخوانه وأخواته من التركمان قديمة ونجددها في العهد الجديد"، مضيفين:"إننا على ثقة بان الرئيس بدرايته وحكمته سيعمل على توطيد هذه العلاقات وإن التركمان سيكونون عونا لطالباني في خدمة هذا البلد".

على صعيد آخر، تلقى رئيس الجمهورية جلال طالباني رسالة تهنئة من مجلس رؤساء الطوائف المسيحية في العراق بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وفي ما يأتي نص الرسالة:

"نتقدم من فخامتكم، نحن رؤساء الطوائف المسيحية في العراق، بأطيب التمنيات وأحلى التهاني، ضارعين إليه تعالى لينعم على العراق بالسلام وأهله بالوئام. فهو يطل على البلاد وقد خرجت من أزمة سياسية دامت شهوراً، بينما نحن المسيحيين ما زلنا نكفكف الدمع ونداوي الجراح التي خلفتها العملية الإرهابية التي قضت على عشرات المصلين الأبرياء في كاتدرائية سيدة النجاة حيث استشهد كاهنان، وترك ثالثهما وكبيرهما بين حي وميت.

يرى البعض من المسلمين في يوم العيد هذا يوم حساب للنفس، يقيّمون السنة المطوية، ويفتحون الجديدة بمقاصد خيّرة، يوحي بها ذكر الله، وتغنيها الصلوات، وتفرح بها النفوس.

فنحن، انطلاقا من وحي العيد هذا، إذ نشكر جميع الذين واسونا من أئمة ومشايخ ورئاسات مدنية، وخاصة الحجاج من مكة المكرمة الذين رفعوا التضرعات من أجل موتانا، ندعوكم إلى التصدي معاً للعنف الطائفي، ولاستباحة الدين من أجل مآرب سياسية أو غيرها من المآرب، وللتمييز بين ابناء الوطن الواحد على أساس الإثنية أو الهوية الدينية. فلنتكاتف معاً لتلافي الانقسامات والتوترات الاجتماعية، ولنسع متحدين للتغلب على الجهل والفقر، والتخلف، والظلم، متوخين الخير العام للعراق بأسره. لنعمل جميعاً لتتفتح القلوب على الصفح المتبادل والمصالحة، ولتتحاور العقول من أجل الخير العام وكرامة الإنسان وحقه بالعيش الكريم.

محافظة بغداد تصدر قراراً يرفع نسب البطالة!

جدل حول غلق نوادي الترفيه في بغداد.. وناشطون يسألون: هل تخفي الضوابط خرقا لحقوق الإنسان؟

□ بغداد / إيناس طارق

اصدر مجلس محافظة بغداد قرارا يقضي بغلق جميع النوادي الليلية ومحال بيع المشروبات الكحولية وحذر المخالفين بالتعرض الى المساءلة القانونية.

وقال رياض العضاض نائب رئيس مجلس محافظة بغداد لـ"المدى" ان الغاية من اغلاق جميع النوادي الليلية ومحال بيع المشروبات الكحولية هو تنظيم عملها والحصول على تراخيص ممارسة المهنة.

واكد العضاض في حديثه قائلاً انه منذ عام ٢٠٠٣ لم تمنح هيئة السياحة اي اجازات تسمح بفتح تلك النوادي والمحال، الامر الذي جعل البعض من ضعفاء النفوس يستغلون القاعات الخاصة بالعرائس لممارسة البغاء، واشار العضاض إلى ان قرار الاغلاق استند الى قرارات صدرت في عهد النظام السابق وما زالت سارية المفعول.

واكد العضاض في حديثه قائلاً: لا يمكن السماح بفتح نواد ليلية في بغداد وما يسمح به فقط هو فتح المنتديات الثقافية والعلمية ومن يخالف التعليمات سيتعرض للمساءلة القانونية ويحال الى القضاء.

بينما علق الخبير الاقتصادي ماجد الصوري قائلا: ان ذلك يعد محاربة للحريات الشخصية ومن ناحية اخرى الضغط يولد النفور والتمرد والبحث عن البدائل بالتوجه نحو تعاطي المخدرات بدلاً من المشروبات الروحية.

واكد الصوري ان اغلاق تلك المحال له اثار خطيرة، داعيا الى ان تكون معالجة هذه الملفات تتم بطريقة مدروسةً.

وفي ما يخص العاملين في تلك المحال والنوادي وتسريحهم من العمل وكون ذلك سيخلف اعدادا كبيرة من العاطلين عن العمل، قال الصوري ان البطالة الفعلية في العراق وحسب الاحصاءات الرسمية الاخيرة والتي حددت نسبتها ٣٣٪ بطالة قسمت الى ١٥٪ فعلية و١٨٪نصفية والبطالة توجد في كل انحاء العراق.

واشار الصوري الى ان المحال والنوادي قد تم غلقها سابقاً وعادت لتفتح ابوابها فما الغاية من ذلك.

واضاف الصوري ان مثل تلك القرارات سوف تؤدي الى الهجرة الى خارج البلاد كما يحدث في بعض دول الخليج، وشدد على ان تكون عملية التنظيم اكثر دقة وحرصاً وعدم الضغط على الفرد وحريته الشخصية.

اما اصحاب هذه المحال والنوادي فقد رفضوا هذه القرارات التي تحد من حرية المواطن الشخصية على حد قولهم.

وعلق احد اصحاب محال بيع المشروبات الكحولية في منطقة السعدون قائلا: بين فترة واخرى تصدر قرارات من مجلس المحافظة بغلق محال بيع الخمور والتي تمارس عملها امام الانظار ولم يتعرض اصحابها الى المساءلة وعلى حين غرة تأتيك قوة عسكرية واشخاص مدنيون يحملون قرارات واجب تنفيذها تنص بغلق المحل، لماذا لا تكون هناك انذارات، تعليمات اولية تجعلنا نتبعها حتى لا تغلق محالنا.

اما هيثم صاحب ناد ليلي في منطقة شارع ابو نواس قال:لقد فتحنا النادي قبل عام ولم يتعرض لنا وحصلنا على اجازة ممارسة المهنة من عدة جهات مسؤولة وحتى امنية والان يقف المبلغ من مجلس محافظة بغداد بصحبة قوات عسكرية ويشمع النادي الذي أوكد لكم فتحه من جديد بعد ان ندفع مبالغ مالية فهذه الحكاية قد حفظناها عن ظهر قلب.

بينما علق حسن السنيد النائب في مجلس النواب قائلاً: ان قرار اغلاق المحال والنوادي الليلية هو من اجل تنظيم عملها وان يكون تحت الرقابة الحكومية من اجل حماية الفرد والمجتمع من الممارسات الخاطئة التي يمكن ان تودي الى اثار سلبية مستقبلا من حيث السماح بتناول المشروبات الكحولية في غير الاماكن المخصصة، فضلاً عن فتح محال بيع الخمور في كل مكان وهذا ما لا يسمح به القانون العراقي الذي ينص على تعليمات ابرزها ان تبعد هذه الاماكن عن المساجد والمدارس والدور السكنية ما لا يقل عن ٥٠٠ متر. فلماذا يمتعض البعض من هكذا قرارات تصب في حمايته؟

بينما اعتبر كاظم الشمري عضو القائمة العراقية بخصوص هذا الموضوع اعتداء على الحريات العامة وخرقا للدستور، الذي كفل ممارسة الحريات العامة بما لا يتجاوز على حدود الاخرين، فالعراق بلد علماني وتوجد فيه اقليات وقوميات متعددة، واشار الشمري في حديثه الى التأكيد على مجلس المحافظة لإلغاء هذا القرار وان يصدروا بدلاً عنه تعليمات تنظم كيفية بيعها، كون الحكومات المحلية ليس لها اصدار قانون مثل هذا، والقانون لا يلغى الا بقانون صادر من الجهة التي اصدرته او الجهة الاعلى منها، واننا في مجلس النواب سنواجه هذا القرار بتشكيل اللجان.

وينص الباب الثاني من الدستور العراقي الدائم في مادته السابعة عشر على ان لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والآداب العامة. وان للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.

فيما نصت المادة ٤٦ من الباب نفسه، على ألا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور أو تحديدها الا بقانون أو بناء عليه، على ألا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.

البرلمان يرفع لجانه إلى ٢٦.. ويتسلم اليوم موازنة ٢٠١١

□ متابعة / المدى

ذكر عضو في لجنة إعادة صياغة النظام الداخلي لمجلس النواب اعمالها بتعديل عدد من فقرات للنظام الداخلي للمجلس السابق أبرزها اعتماد ٢٦ لجنة بدلا من ٢٤ لجنة.

وقال عضو اللجنة عبد الحسين عبطان لوكالة كردستان للأنباء إن"اللجنة أنهت إعادة صياغة النظام الداخلي لمجلس النواب بتعديل عدد من الفقرات في النظام الداخلي للمجلس السابق"، مبينا أن"اللجنة سترسل تقريرها بشأن التعديلات إلى هيئة رئاسة مجلس النواب اليوم الاثنين او يوم غد الثلاثاء".

وأوضح عبطان أن"اللجنة تسلمت أكثر من ١٥٠ مقترحا للتعديلات"، مشيرا إلى أن"ابرز التعديلات التي اتفقت عليها اللجنة هي زيادة عدد اللجان الى ٢٦ لجنة بعد أن كانت ٢٤ في مجلس النواب السابق".

وبين أن"اللجنة اتفقت على استحداث لجنة الطاقة التي تعنى بالطاقة الكهربائية، ولجنة السياحة، وتم تحويل لجنة المصالحة الوطنية السابقة من صفة المؤقتة الى الدائمية".

وأضاف عبطان أن"اللجنة تتوقع ان يتم التصويت على التعديلات دون اعتراض كونها جاءت موافقة مع مقترحات الكتل السياسية".

وكان مجلس النواب قد شكل في ٢٢من تشرين الثاني الجاري لجنة لمراجعة النظام الداخلي لمجلس النواب مكونة من ١٩ عضواً، وحدد لها سبعة أيام لانجاز عملها.

على صعيد اخر، كشف مستشار لرئيس الوزراء نوري المالكي للشؤون الاقتصادية، عن أن مجلس رئاسة الوزراء سيرسل اليوم الاثنين ملف موازنة عام ٢٠١١ إلى مجلس النواب.

وقال سلام القريشي إن"مجلس رئاسة الوزراء سيرسل اليوم الاثنين ملف موازنة عام ٢٠١١ إلى رئاسة مجلس النواب بهدف عرضها للمناقشة ومن ثم التصويت عليها قبل نهاية العام الحالي".

وأوضح القريشي أن"مجلس الوزراء أجرى تعديلات واسعة على الموازنة، ودعا الوزارات إلى تقليل نفقاتها المالية بما يتناسب مع وضع العراق النقدي".

وبين القريشي أن"تأخر إقرار الموازنة وجعلها وسيلة للتنازعات السياسية كما حدث في موازنة عام ٢٠١٠ سيضع العراق في مأزق اقتصادي خطر"، أملا أن"تكون تعديلات الموازنة من قبل مجلس النواب منسجمة مع رقم موازنة عام ٢٠١١ الـ٨٦مليار دولار التي تعتمد على سعر برميل النفط المتفق بين وزارتي النفط والمالية الـ٧٦ دولار برميل النفط الخام الواحد".

وأقر مجلس الوزراء في ٢٣ من الشهر الجاري موازنة عام ٢٠١١ بعد أن تم الاتفاق على أسعار بيع النفط بين وزارتي النفط والمالية. وكانت وزارة المالية قد أعلنت الشهر الماضي الانتهاء من وضع مشروع موازنة العراق لعام ٢٠١١، وتخصص الموازنة الجديدة حصة كبيرة للاستثمار، ولدعم استراتيجية الحكومة للتنمية التي ستستمر لأربع سنوات مقبلة.

وتبلغ الموازنة المبدئية للعراق في عام ٢٠١١ نحو ٨٦ مليار و٤٠٠ مليون دولار، أي بزيادة تصل إلى ١٤ مليار دولار عن الميزانية الماضية.

وبحسب قانون الإدارة المالية، رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤، ينبغي على الحكومة إعداد ميزانية العام التالي، في شهر أيلول من كل سنة، تمهيدا لمناقشتها في مجلس النواب من أجل إقرارها.

وحذرت وزارة التخطيط في وقت سابق من مغبة تأخير إقرار موازنة عام ٢٠١١ كون ذلك يضع العراق على محك اقتصادي خطر.

بائع لعب اطفال في بغداد .. عدسة ادهم يوسف

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون